

بعض إشكاليات التنمية الجهوية

عمر بالهادي الطريق الجديد 27 - 27 2004 - جوان 19-17

في هذا العدد

27 - جوان 2004

الصفحة	الملف
4	بكل صراحة : الجنذور... والقشور... والتجديد محمد حرمل
5	ضيف العدد: السيد حمادي الرديسي
8	أنباء وأصداء، جملة اعتراضية من أجل تكافؤ الفرص أحمد ابراهيم
10	الطريق السياسي الجدل حول المبادرة الديمقراطية: ما لا يدركه العقل لا يقبله المنطق صالح الزغندي
11	- وليس في الأمر غرابة... منور السعيدي
12	- أخبار المبادرة نعم لاستراتيجية المشاركة في الانتخابات عمر صحابو
13	بعض إشكاليات التنمية الجهوية عمر بالهادي
16	ندوات - منبر الطريق الجديد بصفافس يعقد أولى ندواته ثامر ادريس
17	- العولمة وحقوق الانسان فتححي الهمامي
20	الطريق الثقافي - مرافئ الثقافة شعمر لمحمد علي القارصي
21	- أميركا والروح الفاوستية لمحمد الجابلي
22	اليوم العالمي لحرية الصحافة - «أمستي» تحتفي بالصحافة الالكترونية
23	- الرابطة ترصد أوضاع الإعلام تقرير جمعية الصحفيين : حرية الصحافة
24	تواجه مصاعب ارتسام - «انتظرنا عروس بحر، فإذا بالمولودة قردة» لطيفة الأخضر
26	أنباء عربية ودولية - النخب العربية والفرصة الضائعة محمد معالي
27	- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية مطارات حول الوضع في العراق - فيتنام، العراق، ووجه الشبه... الموجود!
29	عبد العزيز المسعودي
30	- سقطت الأتعة محمد صالح الخريجي
31	وثيقة - نداء
32	
34	
35	
36	

بعض إشكاليات التنمية الجهوية

عمر بالهادي

التحرر الوطني من جهة وعدم توفر راس المال المحلي والإقليمي ولجوء الدولة للافتراض الخارجي من جهة أخرى فإن جل الدول بما في ذلك البلاد التونسية اختارت المنهج القطري بتعديله نوعاً ما وذلك بمحاولة تعديل التوزيع المجالي للبرامج والاستثمارات والمشاريع لفائدة المناطق غير المحظوظة. فالنظرة القطرية تبقى غالباً على التفاوت الإقليمي الموروث بصفة مقصودة أو بصفة عفوية وربما أفضت أحياناً إلى تقادم الفوارق الإقليمية الموروثة في البداية إن لم تكن هناك سياسة تعديلية تقوم فيها الدولة بدور (سياسي - اجتماعي - اقتصادي) لتعديل الكفة لفائدة المناطق المحرومة (وليس ترجيح الكفة كما يقال غالباً لأن الكفة العنصر فقط) والتي تعيش أوضاعاً متردية أولاً تمتلك موارد يمكن استغلالها (...).

الحلقة المفرغة وحتمية قطعها

هذه التجربة الحديثة يثبت بدورها أن المناطق القريبة من الساحل والمدن الكبرى كتونس العاصمة وسوسة وصفاقس وغيرها من المدن الكبيرة بالبلاد هي التي استأثرت بنسب هامة من هذه الاستثمارات رغم عدم وجود امتيازات بهذه المناطق أحياناً وهو ما يعكس أهمية الاستقطاب المجالي الناتج عن الرصيد أو رأس المال المجالي لكل منطقة وأن الأقاليم المتطورة تبقى دائماً جاذبة للطاقت والاستثمارات الجديدة والمتجددة دون حوافز تذكر في حين أن الأقاليم المتردية أو المتأزمة تبقى دون ما هو مطلوب ومؤمل رغم كل الحوافز والامتيازات الممنوحة لها كأن هناك حلقة مفرغة يصعب قطعها بدون تغيير جذري للسياسة المتبعة وأن هناك قوة عدمية (inertie) تجرنا إلى المحافظة على نفس البنية والتنظيم المجاليين وإعادة إنتاجهما. وقد بينت دراسة مختلف المعطيات على مستوى مختلف الأنشطة والبرامج في جل الميادين كالزراعة والصناعة والحرف والسياحة أن المناطق الساحلية وكبريات المدن وفي درجة تالفة المناطق المحيطة بها هي التي تستأثر بالقسط الأوفر رغم كل الجهود والقوانين والإجراءات لتوجيهها إلى المناطق الأقل حظاً وهذا لا ينبغي أن المناطق الداخلية استفادت بنصيب كبير من هذه البرامج فإلى حدود نهاية التسعينات ما يناهز 90 في المائة من المبالغ المرصودة لمختلف البرامج تركزت في الشريط الساحلي كصندوق الامركزية الصناعية والتهوض بالحرف والمهن الصغرى وصندوق الإدماج في الحياة المهنية والتكوين (Fonapram, Sivp, Fiap...) ورغم كل الجهود التي بذلت للوصول

بعض إشكاليات التنمية الجهوية دراسة هامة أنجزها الاستاذ الجامعي والمختص في الميدان عمر بالهادي ونظراً لأهميتها وقيمتها العلمية فإننا ننشر في مايلي مقتطفات مطولة منها :

♦ تطرح التنمية الإقليمية أو الجهوية، كما هو متداول، عدة إشكاليات منهجية وعلمية وسياسية. ولئن كانت مسألة التنمية تطرح أساساً على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية في العالم المصنع وإلى حدود الستينات في أغلب دول العالم الثالث، فإن الوعي المتزايد بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء كما أن المسألة المحلية لم تطرح إلا بداية من الثمانينات. وفي البلاد التونسية بدأت المسألة تطرح نفسها بعيد الاستقلال عندما تم الوعي بالتفاوت الإقليمي وأن المناطق لا تملك نفس الإمكانيات وأن بعض المناطق لها من الموارد ما يمكنها من التطور والنمو والتنمية خلافاً لمناطق أخرى لا يمكن لها تأمين حتى حاجاتها الأساسية والملحة دون تدخل الدولة. فبدأت مسألة التنمية الإقليمية تطرح نفسها في مختلف مخططات التنمية الاقتصادية بصفة تدريجية بداية بالتوقعات العشرية 1971-1962 والمخططات الثلاث الأولى وصولاً إلى المخطط العاشر. وقد كانت المسألة تطرح في البداية على الصعيد الوطني فحسب في شكل توازن مجالي عام للقطر يستوجب مساهمة كل المناطق والفئات في الحد من التفاوت المجالي الذي كان جلياً آنذاك بين الشمال والجنوب أساساً. ونظراً لتعدد المسألة الإقليمية وتشعب مفهوم التنمية ومغايرتها وأساليبها ونظراً إلى ضيق هذا المجال لطرحت مختلف الجوانب سنتفحص في هذا المقال على تناول بعض وجوه القضية فقط دون سواها كان ذلك على الصعيد العام والنظري أو على مستوى البلاد التونسية.

المنهج القطري والمنهج الإقليمي وإشكالية التوفيق؟
تطرح التنمية الإقليمية إشكالية معقدة نوعاً ما تتمثل في وجودنا دائماً أمام منهجين مختلفين وربما متناقضين يصعب التوفيق بينهما في الوقت الذي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما.
أ - يتمثل المنهج الأول في أن المنطلق هو الجهة والإقليم وأن الأولى والأخرى الانطلاق من الجهات المختلفة، تلك المناطق التي تعيش عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وهيكلية تجعلها غير قادرة بمفردها وبإمكاناتها الذاتية على حلها وحسمها. هذا المنهج من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى التنمية الشاملة لكامل القطر وهذا التمشي له مبرراته لكنه مكلف

إلى توزيع أعدل لفائدة المناطق المحرومة والمتأزمة أكثر من غيرها وإعطاء الأولوية للدواخل. كما أن البحوث المجراة منذ 1962 تبين بشكل واضح لا يدعو للشك أن كثافة الاستثمار في منطقة ما وفي فترة معينة (حجم الاستثمار للفرد الواحد) تحدد بنسبة كبيرة لا يستهان بها كثافة هذا الاستثمار في الفترة اللاحقة سواء كل ذلك بالنسبة للقطاع العام أو الخاص وهو ما يفسر بعملية التراكم المجالي (accumulation spatiale) التي تجعل المجال يستقطب الاستثمارات الجديدة بقدر أهمية الاستثمارات الراهنة والماضية. من ذلك أن حجم المبلغ بالآلاف الدنانير وكثافة الاستثمار الإقليمي (المبلغ بالنسبة للفرد الواحد) خلال المخطط الثامن أو التاسع مثلا يفسران بحجم وكثافة الاستثمارات التي وقعت بالمنطقة خلال المخطط السابق بنسبة كبيرة تصل أحيانا إلى حدود 80 أو 90 %

محدودية الموارد وراء المحافظة على نفس النمط التوزيعي

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نقول أن الدولة التي أعطت الأولوية للدواخل والمناطق الأقل حظا أدت أحيانا إلى المحافظة على نفس النمط المجالي التي تسعى على تغييره وهو نفس النمط الذي يميز القطاع الخاص بصفة غير مباشرة في الحقيقة. فمن وراء السعي بكل الطرق لبلوغ معدلات مرتفعة من النمو على الصعيد الوطني والخروج من التخلف في أقصر مدة ممكنة وللحاق بركب الدول المتقدمة- وهو المنوال السائد إلى يومنا هذا والمتبع من طرف أغلبية الدول في الواقع- كان لا بد من اختيار أفضل الأماكن والمدن والمناطق والتي لم تكن سوى المناطق الساحلية والمدن الكبيرة والمناطق التي تتوفر فيها الموارد والإمكانات. وهذا التمشي منطقي للغاية عند قلة الموارد سواء المحلية منها أو الأجنبية حيث يسعى المستثمر لبلوغ المنفعة القصوى وبالتالي سيختار المكان المناسب الذي يؤدي هذه الوظيفة فكيف نعب ذلك على المستثمر الخاص أو الأجنبي الذي لا يسعى إلا وراء منفعة الخاصة والمباشرة؟. و يبدو عدم التكافؤ في التوزيع المجالي جليا للعيان بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في كل مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون إستثناء وهو شيء طبيعي للغاية خلافا للاستثمارات العمومية التي تتميز نوعا ما بشيء من التوازن النسبي بين الجهات في توزيعها المجالي وتبقى دائما المناطق الأكثر تطورا هي التي تستقطب نسبا هامة من الموارد والاستثمارات وتبقى كذلك المشاريع الكبرى للدولة هي التي تطبع نوعا ما التوزيع المجالي للمجهود الوطني مثل المنطقة السياحية لطبرقة أو مطار قفصة أو منطقة ياسمين الحمامات لكي نقصر على أهم المشاريع الحديثة... وقد بدأت المسألة الإقليمية تطرح بأكثر جدية منذ المخطط السادس حيث تم بحث المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1982

وأصبح الجانب الإقليمي ركنا قارا في مختلف مخططات التنمية إلى حدود المخطط العاشر الحالي.

العولمة وإشكالية التنمية الإقليمية؟

وأمام التطور الحديث للاقتصاد التونسي وفتح الباب أمام القطاع الخاص والتحرير التدريجي للشاغل الاقتصادي ودخول البلاد التونسية كليا في عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2008 فإن الدولة تصبح مؤهلة أكثر مما مضى لتأدية دور سياسي واجتماعي أكثر مما هو دور اقتصادي حيث يقتصر دورها أكثر فأكثر على التوجيه والتأطير دون الدخول في العملية الإنتاجية باستثناء القطاعات الاستراتيجية وهو وضع يجعل القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي يضطلع بالدور الريادي على المستوى الاقتصادي والاستثمارات مما يطرح المسألة الإقليمية أكثر من ذي قبل. فهل تصبح المسألة الإقليمية بمثابة عملية تعديل لإعانة المناطق المحرومة والمتأزمة تقع في مرحلة ثانية شأنها شأن عملية التعديل الاجتماعي للموارد والمداخيل لإعانة الفئات الضعيفة؟. عند ذلك يمكن لنا أن نتحدث عن مجالين مختلفين : مجال جاذب يستجيب لشروط التنمية والنجاح الاقتصادية على الصعيد الوطني والعالمى ويمثل في المناطق المحظوظة التي تقتصر أساسا على العاصمة والسواحل وكبرى المدن والمناطق المحيطة بها من ناحية ومجال مفر مؤهل للإعانة من طرف الدولة عبر قنوات وإجراءات توجب بعثها ويشمل المناطق الأخرى أي المناطق الداخلية وبعض المناطق المتأزمة في الشريط الساحلي كما وقع اقتراحه مثلا في بعض أمثلة التهيئة؟. كما أن العولمة المتزايدة، للاقتصاد والمجتمع، من شأنها أن تطرح إشكاليات جديدة تتمثل في مدى قدرة كبريات مدنتنا التونسية وحتى العاصمة على منافسة مجالات ومدن أخرى قريبة منا وخاصة تلك التي توجد في الحوض المتوسطي سواء كانت على الضفة الشمالية أو الجنوبية؟. أمام هذا التوجه يصبح الشريط الساحلي التونسي وجل المدن الكبيرة فيه والتي تعتبر محظوظة نسبيا على المستوى الوطني محل اهتمام أكبر لجعلها أكثر جاذبية وقدرة على المنافسة العالمية والمتوسطة بالخصوص ونئين حينئذ مدى تغير عناصر المعادلة ومدى تعقد إشكالية التنمية الإقليمية وصعوبة التأقلم والتكيف مع المعطيات الجديدة لمحيطنا القريب والبعيد؟

المطالب الإقليمية في تواز مع المكانة التي تحتلها كل منطقة؟

فقد أبدت الدراسات والبحوث في البلاد التونسية مثلا أن المناطق بصفة عغوية تحتل مكانا يتناسب مع مكانتها الراهنة على الصعيد الوطني ونرى ذلك بوضوح على مستوى المرحلة الأولى من إعداد المخططات التي توكل غالبا للجنان الجهوية التي تقوم بعملية التقييم

وإعداد التصور الأول للمخطط الجهوي. فبحكم تردّي الأوضاع وقلة الموارد ونقص الطاقات في المناطق الداخلية والمناطق غير المحظوظة عامة فإن الحاجات المطلوبة والتي يتم التصريح بها بصفة عغوية من طرف اللجان الجهوية تكون غالبا في توازي مع الحجم الحقيقي للمنطقة على المستوى القطري ودون ما هو مؤمل في الوقت الذي نرى فيه أن حاجيات المناطق المتطورة تفوق بكثير إمكانيات الذاتية. فالتقص يشمل كل القطاعات حتى الإطارات التي تتولى صياغة التصور والتعبير عن حاجيات المنطقة وتكون بذلك المطالب محدودة. هذه الوضعية تعني أن المناطق المحظوظة لها من الرصيد المجالي (البشري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي)... ولها من الإطارات القدر الكافي في صياغة التصور مما يجعل حاجياتها الملحة متنوعة ومتعددة في الآن نفسه وتصورتها واضحة إلى حد تتجاوز فيه المطالب الإمكانيات الذاتية. هذه الوضعية تفسر تدخل الدولة في مرحلة ثانية من إعداد المخططات التنموية لتعديل المسألة وذلك بإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة على حساب المناطق المحظوظة ولو كان ذلك بنسب ضئيلة ومحدودة. هذه المسألة تطرح إشكالية التنمية الإقليمية برمّتها وتجعل منها مهمة مستحيلة بدون تدخل الدولة. هذه العملية التراكمية التي تتخذ شكل حلقة مفرغة يصعب كسرها تفسر تمسك الدولة ووضع عدة برامج تنموية ذي صبغة تضامنية أو اجتماعية منذ بداية السبعينات نذكر منها التنمية الريفية والريفية المتدمجة والتنمية الجهورية والأمحورية الصناعية وغيرها من البرامج التبديلية على المستوى المجالي بالإضافة إلى بعث دواوين ومندوبية للتنمية الجهوية وسن القوانين لتشجيع التنمية الإقليمية والمحلية وتقسيم البلاد إلى مناطق لها امتيازات تفاضلية على مستوى الاستثمار (أنظر أعلاه)

العملية التنموية عملية غير متكافئة بالأساس

والعملية التنموية هي عملية غير متكافئة من الأساس (مهما كان النظام ومهما تغيرت الإختيارات) شأنها شأن مفهوم النمو (la croissance) حيث أن التنمية تتمثل في مجموعة متناسقة من الإختيارات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية... الخ) والوسائل والإجراءات التي تفرض أولا وقبل كل شيء تحديد الأولويات ومعنى ذلك أن مسألة التنمية لا تطرح أساسا إلا عند ما تكون الإمكانيات والموارد محدودة لتلبية حاجات متعددة ومتنوعة حيث لا يمكن بأية حال من الأحوال تلبية كل الطلبات الإقليمية. فحتى لو توفرت الموارد المالية كما هو الأمر في بعض البلدان الخليجية مثلا، فإن محدودية الموارد البشرية ومتطلبات كل عملية تجعل الأجل طويلا وتفرض تحديد الأولويات عبر الزمن، هذا فضلا على ما إذا كانت المشاريع الإقليمية متنافسة أولا تسير في نفس الاتجاه

مما يستوجب عملية عويصة للتسيق والتوفيق بين مختلف الأهداف والأطراف المتدخلة. من هذا المنطلق نفهم دور الدولة كمنسق أساسي لعملية التنمية في محاولة صعبة في الواقع لتقريب الوجهتين أو النهجين وذلك بتعديل كل منهج بالمنهج الآخر ومحاولة التوفيق بين التمشين ولو كان ذلك يمر دائما عبر تفضيل منهج على آخر في البداية ومحاولة تعديله لاثباتي في مرحلة لاحقة وهو تمشي يؤدي غالبا إلى نتائج متفوضة.

تفصّل أم تفاقم الفوارق الإقليمية ؟

يبيّن تحليل المعطيات المستخرجة من مختلف التعدادات بالبلاد التونسية منذ السبعينات انه بفضل الجهود الكبيرة للدولة تقلّصت الفوارق الإقليمية على مستوى التجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية ولا أحد يمكن له أن ينكر ذلك لكن يمكن أن نتساءل عموما هل أن الفوارق الإقليمية تقلّصت أم تفاقمت؟ بالطبع إذا ما رجعنا لمختلف المؤشرات القياسية كل على حده وقارنا بين مختلف الفترات لوجدنا أن كل المناطق استفادت من العملية التنموية وسوف لا نعرض لذلك ومختلف المؤشرات المنشورة من طرف المعهد الوطني للإحصاء تشهد على ذلك. المسألة تختلف تماما عندما نأخذ بعين الاعتبار مختلف القطاعات والمؤشرات في نفس الوقت وهو ما يطرح عدة إشكاليات لا يمكن لنا الخوض فيها في هذا الإطار نظرا لتعقّد المسألة وضيق الوقت. ورغم ذلك يمكن أن نقول بصعامة ودون الدخول في للجزئيات أنه باستعمال بعض الأساليب الإحصائية البسيطة أن هناك تقاربا إقليميا وتقلصا للفوارق الإقليمية في عدة مجالات لكنه بجانب ذلك نلاحظ كذلك أن الفوارق ارتفعت بالنسبة لبعض القطاعات الأخرى (...).

من التفاوت شمال-جنوب إلى التفاوت شرق-غرب

اما عن الوضع الراهن لمستوى التنمية الإقليمية فيمكن أن نلخصها الخريطة الموالية والتي تبين أن التفاوت الإقليمي الذي كان بالأساس بين الشمال والجنوب في الفترة 1960-1956 أصبح بالأساس اليوم ومنذ نهاية السبعينات تفاقمت بين الشرط الساحلي والداخل. هذا لا يعني أن كل المناطق الساحلية متطورة أو أن كل المناطق الداخلية كلها متدنية. فالشرط الساحلي يحتوي هو كذلك على مناطق جد متأزمة وتشهد أوضاعا متردية وخاصة في المجالات البيئية أو القصوى في اتجاه الشمال أو الجنوب. كما أن المناطق المحظوظة الداخلية تكاد تنحصر في المدن الكبيرة وأطرافها والمناطق القريبة منها.

الهجرة كانعكاس للتنمية الإقليمية

ترتبط الهجرة الداخلية بما في ذلك الزواج من الأرياف إلى المدن بمستوى التنمية المجالية بصفة

عضوية. ويمكن اعتبار هذه الهجرة سواء كانت إرادية واختيارية على مستوى الفرد أو الأسرة بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو قسرية واضطرارية عند الأزمات والتحويلات التي تعيشها الأسر والمناطق كانعكاس لمستوى التنمية ولمدى استجابة المنطقة لتلبية حاجة الفرد ولتطلعاته الراهنة والمستقبلية. وبالتالي فإن المناطق التي تشهد أزمات تسجل نافذة وجاذبة. ومن هذا المنطلق تعكس الحركة الهجرة بصفة عامة مستوى ونسق التنمية الإقليمية وتفاقمتها على الصعيد الوطني. ولقد بينت الدراسات أن الهجرة تنطلق أساسا من المناطق الداخلية خاصة الشمالية والوسطى منها في اتجاه الساحل الشرقي والعاصمة بالخصوص. كما تجدر الإشارة إلى أن الأسباب الاقتصادية تعد من أهم دواعي الهجرة والزوح حيث تتجاوز هذه النسبة 50 بالمائة أحيانا وأن أهم التدفقات الهجرة تنجّه من الداخل إلى السواحل وبصفة أهم العاصمة والوسط الشرقي. وتبقى العاصمة من أهم الوجهات الهجرة التقليدية حتى وأن تقلّصت مكانتها وتراجع حقلها الهجري. أما الساحل الشرقي (الوطن القبلي، الساحل، قابس، جربة، جرجيس) فبعد ما أن أصبح أهم وجهة هجرة خلال السبعينات والثمانينات أثر عملية التصنيع وبعث المناطق الصناعية والسياحية التي وقعت في إطار تحرر الاقتصاد تراجع دوره كثيرا مع مطلع الثمانينات شأنه شأن العاصمة مع بداية الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد التونسي ولم يبق هناك إلا عدد محدود من المراكز الجاذبة التي توصل إلى اليوم عملية الجذب الهجري بحكم الدينامية الاقتصادية التي لا تزال تشهدا هذه المناطق كالعاصمة أو سوسة أو الحمامات... الخ. ولئن تقلّصت التيارات الهجرة والزوح حيث أصبح لا يمثل إلا 10 في المائة من نسبة نمو المدن وأن الهجرة لا تتجاوز 3.3 في المائة على مستوى الولايات بين 1987-1994 فإن ذلك يرجع أساسا إلى تأثير البرامج التنموية من جهة وارتفاع كلفة الحياة في المدينة من جهة أخرى. ويرجع هذا التراجع النسبي كذلك إلى توحّد السوق الوطنية وخاصة على مستوى التشغيل وتطور وسائل النقل وحركة السكان وارتفاع نسق تناقل المعلومة الذي أصبح يمكن أي شخص في أرجاء القطر الواحد من المعرفة الآنية لطلبات الشغل وعروضه وبالتالي مدى إقباله أم لا على الزواج والهجرة وأصبحت نسبة مرتفعة من المؤهلين للهجرة لا يغادرون مكان إقامتهم إلا عند التحقق الفعلي من توفر موطن الشغل أو الفرصة المتاحة لهم حسب ضغوطاتهم وأهدافهم وتطلعاتهم. وأمام هذا الوضع الجديد ظهرت هناك أشكال جديدة من الهجرة تتمثل أساسا في التنقلات الذّهانية واليومية التي يحافظ فيها المهاجر على مكان إقامته ويقبل التنقل يوميا على مسافات طويلة تجنبًا للكلفة المرتفعة للحياة الحضرية وتأثيراتها السلبية. أمام هذا التطور الحاصل أصبحت

الختام

تبيّن جل الدراسات أن الاستثمار بمختلف أركانه وأنواعه يمثل الحجر الأساس لكل عملية تنمية حاضرا ومستقبلا. فحجم الاستثمارات وخاصة كالتفتها تفسّر إلى درجة كبيرة أهمية الاستثمارات المستقبلية وحجم مواطن الشغل المستحدثة ومستوى الدخل المنجر عن ذلك ومستوى الإنفاق الأسري وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد حاولنا في بحوث سابقة تحديد هذه العلاقات بكل دقة وهي بمثابة الرؤيت الهيكلية التي تعتبر ثابتة نسبيا ولا تتغير إلا بتغيير جذري للبنية الاقتصادية والاجتماعية. وأمام هذا الوضع فإن الدولة، أكثر من ذي وقت مضى، أصبحت هي الطرف الوحيد الذي يستطيع توجيه العملية الاستثمارية وتعديل التوزيع المجالي للاستثمارات حسب ما يقضيه التوازن الإقليمي والتنمية المحلية وكذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يجعل المجال التونسي له من قدرة المنافسة ما يمكنه من منافسة الأقطار القريبة منا والمدن التونسية تضاهي جل المدن المتوسطية على الأقل وبصيغة لا تهمس أكثر المجالات الداخلية أو المناطق التي لا تزال غير محظوظة على الشرط الساحلي للبلاد التونسية خاصة وأن الفترة الراهنة تتميز بنسق متسارع للاندماج في السوق العالمية بما في ذلك من انتقالية مجالية وقطاعية أكبر تخدم أساسا المناطق والمدن التي تعتبر حاليا مؤهلة أكثر من غيرها وبما في ذلك أيضا التهييش التام والكلّي للمناطق التي تعبق أو لا تخدم هذا التوجه. ومركزية دور الدولة لا تعني كذلك الاستغناء عن القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، بل بالعكس وجب على الدولة الآن وأكثر من كل وقت مضى استغلال كل إمكانيات هذا القطاع التي لا تزال محدودة رغم كل الجهود التي بذلت وتشجيع الخواص وتوجيه الاستثمار العام وخاصة الاستثمار الخاص نحو المناطق التي تخدم أكثر التنمية القطرية والإقليمية في نفس الوقت. وهي عملية صعبة للغاية حيث تتطلب في الآن نفسه اختيار أنسب المواطن لبلوغ نسب عالية لنمو الاقتصاد الوطني من جهة ومساعدة المناطق المهمشة وغير المحظوظة من جهة ثانية لتقليص الفوارق الإقليمية. ●